الأمم المتحدة
A/79/L.117
الجمعية العامة
Distr.: Limited
15 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 133 من جدول الأعمال

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

المكسيك*: مشروع قرار

أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أن التغير التكنولوجي يشمل أدوات جديدة وقوية يمكن أن تساعد في تحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها[1]، وإذ تدرك أن آثار التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة وما يطرحه أمامها من فرص وتحديات أمور يجري حاليا تقييمها للتعمق في فهمها، وإذ تشير إلى قرارها 320/77 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023 الذي قررت فيه مواصلة مناقشة موضوع "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة"،

وإذ تلاحظ أن التغير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولا للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

* ستدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.

(1) القرار 1/70.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث اعتمد القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه، بما في ذلك التعاهد الرقمي العالمي[2]،

وإذ تشير إلى قراريها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 و 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 اللذين أنشأت واستهلت فيهما آلية لتيسير التكنولوجيا لدعم أهداف التنمية المستدامة، عرضت النتائج المحدثة التي انتهت إليها بشأن هذا الموضوع ونوقشت، هي والنتائج المحدثة التي خلصت إليها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في منتدى الآلية العاشر المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها 311/78 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2024 بشأن تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، و 265/78 المؤرخ 21 آذار/مارس 2024 بشأن اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة، و 194/79 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، و 160/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، و 213/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التكنولوجيات الرقمية، و 175/79 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2024 بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، و 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وجميع الوثائق الختامية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات[3]، ومشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 29 تموز/يوليه 2025[4]،

وإذ تشير كذلك إلى الالتزام بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار مع زيادة التركيز على التحول الرقمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، من أجل تعزيز البحوث ومبادرات بناء القدرات وإمكانات الابتكار والتكنولوجيات سعيا إلى تحقيق أهداف وغايات خطة عام 2030، وإذ تسلّم في هذا الصدد بأن التغير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في جملة أمور منها تحقيق تطور في مجالات الصحة والطاقة والزراعة، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذية، والمياه، والحد من مخاطر الكوارث، والحوكمة، والتعليم، والاقتصاد، والتمويل، والعمالة، والرفاه والإدماج الاجتماعيين، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والشباب، وفيما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،

وإذ تلاحظ إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتكنولوجيات الرقمية والناشئة من أجل تيسير التنسيق على نطاق المنظومة والعمل بشكل وثيق مع الآليات القائمة،

وإذ تلاحظ مع التقدير انعقاد المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة على أساس سنوي، وكذلك العمل الجاري الذي يقوم به فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض

(2) القرار 1/79، المرفق الأول.

(3) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(4) انظر قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 18/2025 و 19/2025.

أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البرنامج التجريبي العالمي لخرائط طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى دعم الأدوات الاستراتيجية لضمان اتساق السياسات والربط بين الإجراءات العامة والخاصة وتحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات، وإذ تتطلع إلى التوسّع في تشغيل منصة التوصيل في عام 2030 (Connect 2030) الإلكترونية كبوابة للمعلومات عن مبادرات وآليات وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة، والمكونات الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن 2,6 بليون شخص، وخاصة سكان البلدان النامية ومن يعيش في أوضاع هشة، لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وأن العديد من المستخدمين لا يتمتعون بتغطية مجدية بالإنترنت نظرا إلى أن هناك عراقيل عديدة مثل تكلفة البيانات المتنقلة والأجهزة المحمولة وتركيب وصلات النطاق العريض، وصعوبة تمويل تكنولوجيات الألياف البصرية وغيرها من التكنولوجيات المناسبة اللازمة، ونماذج العمل التجاري غير المواتية للمشغلين الرئيسيين، وانخفاض القوة الشرائية في أقل البلدان نموا، وعدم توفير الدعم للشبكات المجتمعية والحلول المستدامة الأخرى، كعوامل مقيدة للشوط الأخير المتبقي للاتصال الإلكتروني، والافتقار للمهارات الرقمية وللإلمام بالتكنولوجيا الرقمية الذي يزيد من تعميق الفجوات الرقمية ويمكن أن يحد من اعتماد الأدوات الرقمية،

وإذ تشدد على ضرورة سد جميع الفجوات الرقمية، سواء ما بين البلدان أو داخلها وبما يشمل الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية، وبين الشباب وكبار السن، وبين الجنسين، وحسب مستوى الدخل والتعليم، وعلى ضرورة تعزيز الشمول الرقمي من خلال وضع السياقات الوطنية والإقليمية في الاعتبار والتصدي للتحديات المرتبطة بإمكانية الوصول إلى الخدمة والقدرة على تحمل تكلفتها وبالإلمام بالتكنولوجيا الرقمية واكتساب المهارات الرقمية والوعي الرقمي وعن طريق ضمان أن تتاح فوائد التكنولوجيات الجديدة للجميع، مع مراعاة احتياجات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، وإذ تشير إلى الجهود المبذولة للمساعدة على سد الفجوات الرقمية وتوسيع إمكانية الوصول، بما فيها برنامج التوصيل في عام 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة القليلة الانبعاثات والطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة،

وإذ تشير إلى وجود الفجوة الرقمية بين الأرياف والحواضر على صعيد كل المناطق، حيث لا تتوفر لحوالي 64 في المائة من سكان العالم سبل الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية،

وإذ تسلّم بأن التغير التكنولوجي السريع يوفر إمكانات هائلة لدعم النهوض بالمساواة بين الجنسين وبتمكين جميع النساء والفتيات، من خلال تضييق الفجوة الرقمية بين الجنسين وتزويد النساء والفتيات بفرص الحصول على المعلومات وتبادلها والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والانخراط في شبكات التواصل وإسماع أصواتهن لغيرهن وعن طريق تزويد النساء بفرص تتيح لهن الالتحاق بسوق العمل وكسب الدخل، مع اعترافها في الوقت ذاته بأن التغير التكنولوجي السريع قد يطرح تحديات على طريق التقدم وبأن التكنولوجيا وحدها غير كافية للتصدي لأوجه الإجحاف، وإذ ترحب بالمبادرات التي تركز على إمكانية

الوصـول واكتسـاب المهارات والروح القيادية من أجل تعزيز مشـاركة النسـاء والفتيات في العصـر الرقمي وتوليهن مراتب قيادية بشكل كامل وهادف وعلى قدم المساواة، وإذ تسلّم أيضا بأن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تؤدي دورا هاما في مساعدة النساء والفتيات على ممارسة جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، وفي تيسير مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن القلق لأن النساء يشغلن على الصعيد العالمي أقل من ثلث الوظائف في قطاع التكنولوجيا، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث تشكل النساء 12 في المائة من الباحثين وأقل من 22 في المائة من أخصائيي الذكاء الاصطناعي، ولا يشغلن سوى 16 في المائة من وظائف التدريس،

وإذ تسلّم بمساهمات مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية وتنفيذها وفي المساعدة على تيسير التحول الرقمي لأقل البلدان نموا في مساعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبالدور الهام الذي يتعين على المصرف أن يؤديه لتضييق الفجوة الرقمية بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، مع الاعتراف بأن التطور التكنولوجي يمكن أن يكون محركا قويا لتحويل نظم الأغذية الزراعية وللإسهام في تحقيق هذه الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج نطاق الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية على الإنترنت أيضا، وإذ تشدد على أن التكيّف مع التغير التكنولوجي السريع ينبغي اعتباره عاملا لا يسهم فحسب في تحقيق التنمية المستدامة ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بل وفيما يتعلق أيضا بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تسلّم بضرورة اتباع نهج متوازن وشامل للجميع وقائم على تقييم المخاطر في حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع التمثيل الكامل والمتساوي لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، والمشاركة الفعلية لجميع أصحاب المصلحة،

وإذ تقر بأن الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي تتطلب الأخذ بنهج لأصحاب المصلحة المتعددين يتسم بالمرونة وتعدد التخصصات وقابلية التكيف، وإذ تسلّم بأن للأمم المتحدة دورا مهما في تشكيل هذه الحوكمة وتمكينها ودعمها،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية من أجل سد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها ودعم مشاركة وتمثيل البلدان النامية بشكل فعال ومنصف وهادف في العمليات والمنتديات الدولية المعنية بحوكمة نظم الذكاء الاصطناعي،

وإذ تسلّم بأن حوكمة نظم الذكاء الاصطناعي مجال دينامي متغير يتطلب إجراء حوار دائم لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتؤكد ضرورة معالجة أوجه التفاوت بين البلدان وداخلها، وضمان أن تكون

أطر الحوكمة شـــاملة للجميع يطبعها التجاوب وممتثلة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإذ تقر بضرورة أن تتوافر الفعالية لمنتدى إدارة الإنترنت وأن تتبع نهج متعددة أصحاب المصلحة من أجل دفع عجلة التحول الرقمي لما فيه الخير للجميع ومن أجل تيسير التعاون الرقمي على الصعيد العالمي،

وإذ تسلّم بأن شبكة الإنترنت مرفق عالمي بالغ الأهمية للتحول الرقمي المنصف والشامل للجميع، وبأنها يجب أن تكون مفتوحة وعالمية وقابلة للتشغيل البيني ومستقرة ومؤمنة، مع التسليم أيضا بأن حوكمة الإنترنت يجب أن تظل عالمية ومتعددة أصـــحاب المصـــلحة بطبيعتها، بمشـــاركة كاملة من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأوســـاط التقنية والأكاديمية وســـائر أصـــحاب المصلحة المعنيين وفقا للأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منهم،

وإذ تسلّم أيضا بأن منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات يشكل منبرا يمكن لجميع أصـحاب المصـلحة القيام من خلاله بمناقشـة وتبادل أفضـل الممارسـات بشـأن تنفيذ نتائج القمة العالمية، وينبغي الاستمرار في عقده سنويا،

وإذ تحيط علما بتوصـــية المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي بأن يكون من نتائج الاســـتعراض العشـريني للقمة العالمية تكليف فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوضـع خريطة طريق تنفيذية مشـتركة لتقدم إلى اللجنة المعنية بتسـخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها التاسـعة والعشـرين لدمج التزامات التعاهد الرقمي العالمي في هيكل القمة العالمية، بما يكفل اتباع نهج موحد في التعاون الرقمي يتجنب الازدواجية ويعظم كفاءة الموارد،

وإذ تشير إلى ما يُبذل من جهود متواصلة في سبيل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في التعاهد الرقمي العالمي، على صـــعيد البلدان وعلى الصـــعيدين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية والأطر القانونية الواجبة التطبيق،

وإذ تشـــجع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على القيام، كل في إطار ولايته، بدعم البلدان المســـتفيدة من البرامج، بناء على طلبها وتمشـــيا مع الأولويات والاحتياجات والخطط الوطنية، لتســـخير التكنولوجيات الرقمية من أجل تسـريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وسـد كافة الفجوات الرقمية من خلال جملة تدابير منها تعزيز الاتصـال الشـامل والميسـور التكلفة والمجدي، وتوسـيع نطاق تنمية القدرات الرقمية، ودعم البنية التحتية العامة الرقمية القادرة على الصـمود والمأمونة والشـاملة للجميع والقابلة للتشـغيل البيني، وتعزيز المنافع العامة الرقمية وسـلامة المعلومات، وتسـخير الذكاء الاصـطناعي، من أجل التنمية المسـتدامة، مع مراعاة الالتزامات ذات الصـلة الواردة في التعاهد الرقمي العالمي والتسـليم بالحاجة إلى زيادة التعاون والتمويل الدوليين لتنمية القدرات الرقمية وتعزيز الاستعداد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد قيمة ومبادئ التعاون والتواصـــل بين أصـــحاب المصـــلحة المتعددين، اللذيْن اتسمت بهما العملية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ بدايتها، وإذ تسلّم بأن فعالية المشاركة والشراكة والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره ومسؤولياته، ولا سيما في إطار التمثيل المتوازن للبلدان النامية، كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة في تطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تسلّم بضرورة أن تكون الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على وعي بما للتطورات الأخيرة في مجال التغير التكنولوجي السريع من آثار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يقتضي استمرار التعاون على الصعيد الدولي وبين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك بصيغ مختلفة مثل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى إدارة الإنترنت، من أجل الاستفادة من الفرص التي جلبتها شبكة الإنترنت العالمية والمفتوحة ومواجهة التحديات المتعددة الأبعاد، مع مراعاة اختلاف الأحوال والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني واحترام السياسات والأولويات الوطنية،

1 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة النظر فيما يترتب على أهم التغيرات التكنولوجية السريعة من أثر على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة[5] من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الماثلة، وتشجيع وضع استراتيجيات وسياسات عامة وطنية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك خرائط طريق للعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات والانخراط في النشاط العلمي، وتبادل أفضل الممارسات؛

2 - ***تحث*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على اتخاذ إجراءات من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، مع الإقرار بأن النهج المتبعة يجب أن تكون متعددة الأبعاد وأن تنطوي على فهم متجدِّد لمعنى الوصول، مع التشديد على نوعية هذا الوصول، وتسلّم بأن السرعة والاستقرار ويسر التكاليف واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة هي الآن عناصر أساسية وبأن الربط بشبكات النطاق العريض عالية السرعة أصبح بالفعل أحد العوامل الرئيسية المساعِدة على تحقيق التنمية المستدامة؛

3 - ***تشدد*** على ضرورة أن تتوافر للجميع بحلول عام 2030 إمكانية الوصول إلى الإنترنت بصورة مجدية وبتكلفة ميسورة، بما يشمل إمكانية استخدام الخدمات المرقمنة استخداما هادفا، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، وترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مساعيها إلى تحقيق ذلك؛

4 - ***تؤكد من جديد*** أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج إطار الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية على الإنترنت أيضا، بما في ذلك الحق في الخصوصية، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال؛

5 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء إلى أن تنظر في اعتماد أو مواصلة إعمال تشريعات ولوائح تنظيمية وسياسات لحماية البيانات، بما في ذلك لحماية بيانات الاتصالات الرقمية، على أن تمتثل تلك التشريعات واللوائح والسياسات للالتزامات الدولية الواقعة على الدول في مجال حقوق الإنسان، ويمكن أن تشمل إنشاء هيئات وطنية مستقلة تكون لها الصلاحيات والموارد اللازمة لرصد الممارسات المتعلقة بخصوصية البيانات والتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات وتلقي البلاغات من الأفراد والمنظمات وتوفير سبل الانتصاف المناسبة؛

6 - ***تحث*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على سد الفجوات الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي، من خلال وضع السياقات الوطنية والإقليمية في الاعتبار والتصدي للتحديات

(5) انظر القرار 1/70.

المرتبطة بإمكانية الوصـــول إلى الخدمة والقدرة على تحمّل تكلفتها وبالإلمام بالتكنولوجيا الرقمية واكتســـاب المهارات الرقمية، بما في ذلك الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وعن طريق ضمان أن تتاح فوائد التكنولوجيات الجديدة للجميع، مع مراعاة احتياجات الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة والتصدي للتقاطعية والأعراف الاجتماعية الســلبية وحواجز اللغة والعوائق والمخاطر الهيكلية، وتشــجّع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج، بما يتسق مع سياساتها وأولوياتها الوطنية، من أجل تعزيز وتحسين الشمول الرقمي؛

7 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة على سد الفجوة الرقمية بين الجنســين بســبل منها إزالة العوائق التي تحول دون مشــاركة المرأة الكاملة والفعالة على قدم المســاواة في الســياقات الرقمية وغير الرقمية، وزيادة إمكانية وصــول النســاء والفتيات إلى التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز الوصـــول المتكافئ والآمن والميســور التكلفة إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وريادة الأعمال لدى النســاء والفتيات، وتحســين التعاون الرقمي وتســخير إمكانات التغير التكنولوجي الســريع من أجل تحســين حياة النســاء والفتيات، وتعزيز الاتصــال الإلكتروني والرخاء الاجتماعي الاقتصادي، وتشجع هذه الدول والجهات صاحبة المصلحة على معالجة الفجوة الإنمائية والفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنســين، مع التصــدي لأي آثار ســلبية يمكن أن ترتبها التكنولوجيات الرقمية على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

8 - ***تسلّم*** بأن التكنولوجيات الرقمية تطلق العنان لقدرات وفرص جديدة للنهوض بالاستدامة البيئية، وتشجع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على تسخير التكنولوجيات الرقمية لتحقيق الاستدامة مع تقليل آثارها البيئية السلبية إلى أدنى حد ممكن؛

9 - ***تحث*** الدول الأعضـــاء والجهات الأخرى صـــاحبة المصـــلحة على أن تعزز الدور الذي يمكن للتغير التكنولوجي السريع أن يؤديه في مجال التخفيف من الآثار السلبية للجوائح في المستقبل على تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، وأن تعزز التعاون الرقمي في مجالات التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الخدمات المالية وبناء القدرات الرقمية والربط الميسور التكلفة والموثوق والهادف بشبكة الإنترنت وإقامة البنى التحتية الرقمية بغية تحقيق تعاف شامل للجميع تتوافر له مقومات الاستدامة والصمود في مواجهة الأزمات ومن أجل إعادة البناء على نحو أفضــل بعد الجوائح، وأن تتخذ إجراءات متضــافرة لمواصــلة تعزيز البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الناشئة ومصادر البيانات الجديدة وبناء نظم بيانات وإحصاءات مرنة وشاملة للجميع ومتكاملة تعمل بإشراف من مكاتب الإحصـــاء الوطنية وتكون قادرة على الاســتجابة للطلب المتزايد والملح على البيانات في أوقات الكوارث وعلى كفالة رسم مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

10 - ***تشــجع*** على الترويج للحلول الرقمية من خلال ســبل الوصــول إلى المنافع العامة الرقمية واســتخدامها، بما يشــمل على ســبيل المثال البرامجيات المفتوحة المصــدر والبيانات المفتوحة ونماذج الذكاء الاصـــطناعي المفتوحة والمعايير المفتوحة والمحتويات المفتوحة التي تمتثل للقوانين الدولية والمحلية، باعتبارها مفتاحا يطلق العنان لكامل إمكانات التغيّر التكنولوجي السريع ويسخرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

11 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود المنســقة والموسّــعة لبناء القدرات الرقمية على الصعيد العالمي ومزيد من الدعم المعزّز لبناء القدرات على الصعيد القطري، بما في ذلك في مجالات تتعلق مثلا بتوافر البيئة التمكينية الملائمة والموارد الكافية، والبنى التحتية، والتعليم، والاســـتثمار، والاتصـــال

الإلكتروني، والاقتصادات الرقمية المتنامية، والتنمية الرقمية المستدامة والشاملة للجميع، ولذلك تشجع الأمين العام على مواصلة العمل مع جميع كيانات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تعزيز الجهود في هذا الصدد؛

12 - ***تعقد العزم*** على سد الفجوة في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، وتعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع إيلاء الاعتبار الكامل لاحتياجات البلدان النامية وسياساتها وأولوياتها، بهدف تسخير فوائد الذكاء الاصطناعي، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطره، والتعجيل بالابتكار والتقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17؛

13 - ***تشدد*** على أهمية التطور التكنولوجي في تحويل نظم الأغذية الزراعية والإسهام في القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل سد الفجوات التي تحول دون إحداث تغير تكنولوجي سريع لتحقيق هذه الغاية على الصعيد العالمي، مثل أشكال القصور في البيانات والثغرات المعرفية والاستثمار المحدود في البحث والتطوير على المدى الطويل؛

14 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز تأهبها لمواجهة الصدمات المستقبلية وتوجيه التغير التكنولوجي السريع نحو التنمية المستدامة، بسبل منها الاستراتيجيات الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل تجنب اتباع نهج مجزأ وتلافي خطر تفاقم الفجوات الرقمية التي تتسبب في زيادة تركيز السلطة في يد عدد محدود من الشركات والبلدان، في جملة ما تتسبب فيه من آثار سلبية أخرى؛

15 - ***تشجع*** الدول الأعضاء ***أيضا*** على صياغة استراتيجيات وطنية معنية بالمجال الرقمي والذكاء الاصطناعي تعترف بخصوصيات كل منطقة داخل إقليمها الوطني وتدعم التنمية المستدامة، بما يتماشى مع أهدافها الإنمائية الوطنية؛

16 - ***تشجع*** الدول الأعضاء ***كذلك*** على مواصلة وزيادة توطيد التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين كالقطاع الخاص مثلا، ولا سيما الشركات المشتغلة بالتكنولوجيا والمؤسسات المالية، علاوة على المجتمع المدني، والأوساط التقنية والبحثية، بما في ذلك الجهات الأكاديمية والعلماء، مع التسليم بأن التعاون المفتوح والشامل للجميع بين أصحاب المصلحة المتعددين أمر بالغ الأهمية للاستفادة المثلى من إمكانات التكنولوجيا التي تتطور بخطى متسارعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التصدي في الوقت ذاته لما قد تطرحه من تحديات؛

17 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى أن تقوم مكونات مختلفة من منظومة الأمم المتحدة بتسخير التكنولوجيات الرقمية على نحو أفضل، وفقا لولاية كل منها، وتشجع في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة للتكنولوجيات الرقمية والناشئة على دعم التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاقها، مع تجنب أي ازدواجية في الجهود وتعزيز الشفافية؛

18 - ***تشجع*** على تعزيز التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، في سياق العمليات الرقمية، من أجل توطيد الاتساق بينها وتعظيم أثرها الجماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

19 - ***تطلب*** إلى آلية تيسير التكنولوجيا واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تواصلا النظر بطريقة منسقة وفي إطار ولاية كل

منهما وباستخدام مواردهما الحالية، في أثر التغيرات التكنولوجية السريعة والتكنولوجيات الرائدة على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، وأن توائما هذا المسعى مع أعمال دورة المتابعة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بغية دعم الجهود التي تبذلها البلدان كافة نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها إقامة شراكات مع غيرهما من الجهات الفاعلة والمنظمات والمبادرات والمنتديات المعنية، وتعميم المعرفة بالتطورات التكنولوجية ونشر أفضل الممارسات تيسيرا للتعاون من أجل تحقيق هذه الغاية؛

20 - ***تكرر تأكيد*** الولاية المنوطة بالمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة[6]، وتشجع الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة على النظر في نتائجه في المحافل ذات الصلة؛

21 - ***تدعو*** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وآلية تيسير التكنولوجيا إلى تعزيز أوجه التآزر وتحقيق التعاضد في أعمالهما المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتطلب إلى الأمانة العامة تنسيق مواعيد اجتماعاتهما من أجل تفادي تداخلها وضمان الاتساق والتنسيق بين الكيانين؛

22 - ***تكرر دعوتها*** إلى تقديم التبرعات من أجل توفير الموارد من القطاعين العام والخاص معا لدعم التفعيل الكامل لجميع مكونات آلية تيسير التكنولوجيا، ولا سيما تعزيز القدرات الوطنية على تشجيع وصول المجتمعات المحلية المهمشة إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، بسبل منها خرائط طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار الموضوعة لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المنصة الإلكترونية، وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية الطوعية إلى مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة لتمكينه من العمل بكامل طاقته؛

23 - ***تدعو*** إلى تحسين التنسيق والتجانس فيما بين الآليات القائمة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للتكنولوجيات الرقمية والناشئة وآلية تيسير التكنولوجيا واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ومنتدى حوكمة الإنترنت ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وسائر المنظمات الدولية والمنتديات ذات الصلة، فيما يقدمه كل منها، في إطار ولايته، من دعم إلى الدول الأعضاء في مجال التغير التكنولوجي السريع موجه نحو أولويات التنمية ومتطلباتها؛

24 - ***توجه انتباه*** مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى أهمية أن تضع مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مسألة التغير التكنولوجي السريع في اعتبارها، وذلك في إطار ولاية كل منها، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة لأهداف وغايات التنمية المستدامة وتكامل تلك الأهداف والغايات وعدم قابليتها للتجزئة؛

25 - ***تتطلع*** إلى ما سينبثق من نواتج عن الفريق العلمي الدولي المستقل الجديد المتعدد التخصصات المعني بالذكاء الاصطناعي التابع للأمم المتحدة والحوار العالمي للأمم المتحدة بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي؛

---

(6) المرجع نفسه، الفقرة 70.

26 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثمانين البند المعنون "أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة"، من أجل مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تقييم استعراض التعاهد الرقمي العالمي؛

27 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يراعي في التقارير الحالية التي يقدمها إلى الجمعية العامة تقييما لأثر التغير التكنولوجي السريع، يكون مصنفا حسب المناطق ومستوى التنمية ليعكس احتياجات البلدان النامية والتقدم الذي تحرزه، وذلك عند تقديم التقارير عن تنفيذ هذا القرار.